Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.32
البند 14 من جدول الأعمال

20 November 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10–11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا

Document # 295611
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الاضافية.

المحتويات

		رقم الصفحة
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**سياق تدخلات الآلية العالمية ومبرراتها ومقاصدها**	**1**
	ألف – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر باعتبارها إطارا للتنمية المستدامة	1
	باء – تمويل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: السياق الأصلي والمستجدات	1
	جيم – الدروس المستفادة من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	2
	دال – الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية	2
	هاء – الشركاء الاستراتيجيون للآلية العالمية	3
	واو – المعلومات والاتصالات	4
	زاي – المساهمات في موارد الآلية العالمية	4
ثالثا –	**تعبئة الموارد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر**	**5**
	ألف – التعلم من خلال العمل	5
	باء – إقامة أطر للشراكة في نطاق نهج تفعيلي لتعبئة الموارد	7
	جيم – دعم المجتمع المدني	8
	إطار: أثر الآلية العالمية التكاثري	9
رابعا –	**آفاق المستقبل**	10
	ألف – توسيع نطاق القاعدة التمويلية التي يوفرها الأطراف في الاتفاقية	10
	باء – تعبئة موارد جديدة وإضافية	11
	جيم – استراتيجية الاتصالات	12
الملحق الأول:	**مخطط نموذجي لبناء الشراكات وتعبئة الموارد**	**17**
الملحق الثاني:	**معلومات عن الجهات المانحة**	**17**

أولا – المقدمة

1 – لقد اختير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أكتوبر/تشرين الأول 1997 عند انعقاد المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ليكون الهيئة المضيفة للآلية العالمية التابعة للاتفاقية. وقد عهد لتلك الآلية العالمية تحت إشراف مؤتمر الأطراف "بتشجيع الأعمال المؤدية إلى تعبئة موارد مالية هامة لأغراض، منها نقل التكنولوجيا، تمول بواسطة مِنَح و/أو بشروط تيسيرية أو غيرها من الشروط لمصلحة الدول النامية المتضررة..." وقد شرعت الآلية العالمية في العمل سنة 1998 وقدمت تقارير للمجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 1998 و1999 و2000 و2001 وإلى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 1999 و2000 و2001. ويقدم هذا التقرير الخامس للمجلس التنفيذي نبذة وجيزة عن خلفية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاستراتيجية العملية للآلية العالمية وتحالفاتها؛ كما يستعرض الدروس المستفادة من خلال أنشطة الآلية العالمية سنة 2002 ويصف ما أنجز إلى الآن في مجال إقامة الشراكات وتعبئة الموارد.

ثانيا – سياق تدخلات الآلية العالمية ومبرّراتها ومقاصدها

ألف – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر باعتبارها إطارا للتنمية المستدامة

2 – تعالج الاتفاقية التصحرَ باعتباره أحد أهم الأخطار التي تتهدد البيئة؛ وقد عرف مصطلح التصحر في نطاق الاتفاقية باعتباره "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة من بينها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية". وكل من الفقر والتنمية غير المستدامة هما في الآن نفسه سبب التصحر ونتيجته. وقد حُثت الدول الأطراف على صياغة برامج عمل وطنية وشبه إقليمية وإقليمية وتنفيذها كي تكون بمثابة أدوات تشغيلية لتنفيذ الاتفاقية.

3 – ومن المتفق عليه عامة أن أطر السياسات والأطر التشريعية والمؤسسية غير الملائمة وانعدام بدائل لكسب الرزق، فضلا عن تقلبات المناخ، هي الأسباب العميقة لمختلف أشكال سوء استخدام الأرض كشأن الرعي الجائر والزراعة الجائرة وإزالة الغابات. وتشمل علامات التصحر تعرية التربة وتراجع خصوبتها وفقد الغطاء النباتي والتملح وكثبان الرمال. وللتصحر آثار بليغة في أوجه كسب الرزق في الريف وقاعدة الموارد الطبيعية والبنية الأساسية الاقتصادية؛ كما أن له انعكاسات اجتماعية تتمثل في الهجرة من الأرياف إلى المدن، وله في العديد من البلدان آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

باء – تمويل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر : السياق الأصلي والمستجدات

4 – يقتضي منهج الاتفاقية الشامل في معالجة قضايا تدهور الأراضي نهجا في التمويل يقوم على تعدد المصادر والقنوات. ولئن كانت مهمة الآلية العالمية تتمثل في اتخاذ جميع التدابير المؤدية إلى تعبئة الموارد وتوجيهها لأغراض منها نقل التكنولوجيا فقد أشير إلى المرفق العالمي للبيئة باعتباره أحد مصادر تمويل الاتفاقية من خلال التقائهما في مجال تدهور الأراضي وما يتصل بها من مجالات التركيز (أي على وجه الخصوص صيانة التنوع البيولوجي وحماية

المياه الدولية وتخفيف وطأة التغييرات المناخية). كما يُرجى في الآن نفسه من الآلية العالمية أن تتقصى أساليب جديدة ابتكارية للتمويل.

5 – وقد جد خلال السنتين الماضيتين عدد من التطورات الإيجابية منها: (i) تجديد الالتزام العالمي (انظر توافق الآراء المعتمد في مونتيري) بهدف عكس الاتجاه الانخفاضي في المساعدة الرسمية للتنمية الذي استمر عشر سنوات، وزيادة مقدار الاستثمارات في الزراعة؛ (ii) إقرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر باعتبار إمكان مساهمتها في تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر في الأهداف الإنمائية للألفية؛ (iii) قرب افتتاح نافذة لدى المرفق العالمي للبيئة تعنى بتدهور الأراضي وإزالة الغابات عملا بالتوصية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعن الجمعية الثانية للمرفق (بيجينغ أكتوبر/تشرين الأول 2002) مع الاعتراف "بتكامل أدوار الآلية العالمية والمرفق العالمي للبيئة"؛ (iv) التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فيما يخص قطاعات مختلفة (بما في ذلك الزراعة والطاقة والمياه والصحة والتنوع البيولوجي) والتي تبرز الحاجة إلى نهج متكامل مشترك بين القطاعات في معالجة التنمية المستدامة يستند إلى شراكات بين مختلف أصحاب الشأن.

جيم – الدروس المستفادة من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

6 – لقد كانت صياغة برامج العمل الوطنية عملية تشاركية شاقة طويلة في العديد من البلدان، إلاّ أنها لم تحصل على الدعم المالي الذي كان مرتقبا في البداية. وأهم سبب لذلك الإخفاق هو عدم استجابة كل من جهتي الطلب والعرض بشد برامج العمل الوطنية إلى الأطر الاستراتيجية الوطنية المعنية (مثل وثائق استراتيجيات الحد من الفقر) وعكس أولويات تلك البرامج بصريح العبارة ضمن دورات البرمجة لدى شركاء التنمية كل فيما يخصه.

دال – الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية

7 – تتمثل أهم مقاصد الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية في:

- جعـــل أحكـــام الاتفاقـــية في صميم عمليات التخطيط والميزنة الحكومية كشأن خطط التنمية الوطنية ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر؛
- إقامـــة الشراكات عبر تواصل برامج العمل الوطنية مع أطر التعاون لدى الشركاء ودورات البرمجة المتصلة بها؛
- استخدام ما تتيحه الآلية العالمية من موارد حفازة لينشأ عنه أثر تكاثري في الاستثمارات؛
- الاســـتفادة من خدمات لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية وغير ذلك من التحالفات الاستراتيجية، كما يرد بيانه لاحقا، لأغراض التنسيق والتضافر.

ونعنـــي **بجعل أحكام الاتفاقية في صميم المسارات** أن مسألة التصحر وتدهور الأراضي يجب أن تصبح أولوية سياسية بالنسبة إلى كل من الدول الأطراف المتضررة ووكالات التعاون الإنمائي التابعة للدول المتقدمة الأطراف في الاتفاقية؛ فالاعـــتمادات إنما تُخصص للمسائل التي تحظى بدرجة عالية من الأولوية السياسية؛ والاتفاقية تعتمد إلى حد كبير على

تخصـــيص المـــوارد المالية القائمة بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة لمعالجة تدهور الأراضي. وهذا يصح على كل من المخصصـــات التـــي تُرصَد في نطاق الميزانيات الوطنية وتلك التي ترصد في إطار صناديق التعاون الإنمائي الثنائية ومتعددة الأطراف؛ ولن يتم ذلك إلاّ إذا ما توفر الالتزام السياسي المطلوب.

ويعني **بناء الشراكات** أن كلاً من الحكومات وشركاء التعاون الإنمائي مدعوون إلى التعاون على أساس الفهم المشترك للاستثمار في معالجة تدهور الأراضي بحيث يتم ضبط الاحتياجات في مجال الاستثمار ومقارنتها مع أولويات المانحين وعمليـــات الـــبرمجة بهـــدف توقيع اتفاقيات شراكة بين الحكومة والمانحين أو شركائها من القطاع الخاص بخصوص البرامج والمشاريع الاستثمارية.

ونقصـــد **بالأثر التكاثري** ما تكتسيه استثمارات الآلية العالمية من طبيعة حفازة في مجال تعبئة الموارد؛ فالآلية العالمية تســـتثمر مواردها الذاتية بالخصوص في سبيل دفع عمليتي جعل اهتمامات الاتفاقية في صميم عمليات البرمجة وإقامة الشـــراكات إلـــى الأمـــام، فينتج عن تلك الاستثمارات اتفاقات تمويل بين المانحين والمستفيدين من حكومات ومنظمات فيترتب على ذلك مفعول تكاثري من اعتمادات المساعدة الرسمية للتنمية وغيرها من أشكال التمويل. ولا يُقصَد بالأثر الـــتكاثري ضـــخ موارد الآلية العالمية الحفازة بغرض جلب استثمارات ضخمة يمكن قياسها كميا فحسب، بل إنه يعني أيضا مفعول التكاثر النوعي الذي لا يمكن قياسه إلا أنه لا يقل أهمية عن الأثر الكمي. وقد ساهم الدعم المقدم من جانب الآلية العالمية في بعض البلدان في :

- تعزيز الوعي والتعبئة والتنسيق بين أصحاب الشأن المتعددين؛
- زيـــادة الاتساق في نهج معالجة القضايا المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وما يتصل بذلك من متابعة مضمونية؛
- جعل برامج العمل الوطنية أظهر للعيان ووصلها بالأطر المناسبة وما يتصل بذلك من فرص التمويل؛
- الاعتراف بالآلية العالمية ودورها الحاسم في مجال بناء الشراكات وتعبئة الموارد.

هاء ــ الشركاء الاستراتيجيون للآلية العالمية

8 – تـــتعاون الآلـــية العالمـــية مـــع عدد من الشركاء وتعمل على تعزيز التنسيق فيما بينهم في سبيل الاضطلاع بمهامهـــا؛ ويشمل ذلك التعاون وذاك التنسيق الحوار السياساتي والتعاون التشغيلي على أساس الاستراتيجيات الخاصة لكـــل شريك من الشركاء وأنشطتهم على المستوى القطري و/أو شبه الإقليمي. وأهم الأطراف التي تقيم الآلية العالمية معها شراكات هي :

- لجـــنة التيسير التابعة للآلية، وتضم كلا من الأعضاء المؤسّسين الثلاثة وهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وقد التحق بهم فيما بعد كل من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة وأمانة المرفق العالمي للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكل من البنك الإفريقي والآسيوي والأمريكي للتنمية؛
- المنظمات شبه الإقليمية التي لها ولاية محددة و/أو شأن باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- مؤسسات البحث والمؤسسات العلمية لاسيما الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛
- وكـــالات التعاون الثنائي وأجهزة تنسيقها المعنية مثل لجنة مساعدة التنمية/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛

- مجموعة المنظمات غير الحكومية وشبكاتها بما في ذلك الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر؛

واو ــ المعلومات والاتصالات

9 - لقد شرعت الآلية العالمية سنة 2002 في القيام بتحليل فني مفصل لمُحرك المعلومات المالية بخصوص تدهور الأراضي التابع للآلية العالمية في صيغته الموصولة بشبكة الإنترنت (فيلد) في معرض الإعداد لترقية ذلك النظام ترقية هامة تسمح للآلية العالمية بالاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات الأطراف في الاتفاقية. وستشمل تلك الترقية تحسين القدرة التشغيلية للبحث ومظهر وصلة المحرك من حيث الرسوم وإضافة إحالات متقاطعة فيما بين الوثائق والمواضيع المترابطة وتبسيط طريقة إدخال البيانات إلى النظام وتوسيع نطاق استخدام نظام فيلد من قبل جمهور المستهدَفين في مختلف أنحاء العالم.

10 - وتهدف الآلية العالمية من خلال نظام فيلد إلى إنتاج تحاليل مالية واقتصادية واجتماعية من شأنها توليد معارف ذات قيمة محددة تفيد مسارات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومن ثم تعزيز استخدام أكثر فعالية وكفاءة للموارد في سبيل تنفيذ الاتفاقية. وقد تعاونت الآلية العالمية لذلك الغرض مع أمانة لجنة مساعدة التنمية في إعداد دراسة بخصوص "المساعدة في استهداف غايات اتفاقيات ريو بين سنتي 1998 و 2000".

11 - وقد نشرت الدراسة في أغسطس آب 2002، وهي تفحص البيانات المتعلقة بالموارد المالية الممنوحة من طرف أعضاء اللجنة المذكورة إلى البلدان النامية بين سنتي 1998 و 2000 لمساعدتها في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث[1]. وقد اقترحت الدراسة، فضلا عن تقديمها عددا من الاستنتاجات الهامة إمكانات مختلفة لأعمال البحث والرصد المستقبلية ستجري متابعتها في نطاق مجموعات العمل المختصة التابعة للجنة بالتشاور مع الآلية العالمية وأمانات اتفاقيات ريو الثلاث.

زاي ــ المساهمات في موارد الآلية العالمية

12 - بلغت الميزانية الأساسية للآلية العالمية 300 737 1 دولار أمريكي سنة 2002 باعتبار جدول اشتراكات الأعضاء الذي صادق عليه مؤتمر الأطراف الخامس. وتودع إيرادات الميزانية المركزية بالحساب الأول للآلية لتمويل النفقات الإدارية والعملية المتصلة بالمهام العادية لموظفي الآلية العالمية المركزيين. كما تلقت الآلية العالمية مساهمات طوعية من الوكالات متعددة الأطراف (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي) ومن مصادر ثنائية. وتوزع تلك المساهمات الطوعية بين الحسابين الثاني والثالث للآلية وتعول عليها الآلية العالمية في تقديم التمويلات الحفازة التي سبق ذكرها في نطاق نهج يقوم على خطة عمل بالتعاون مع أعضاء لجنة التيسير التابعة للآلية.

13 - وقد صادق المجلس التنفيذي للصندوق فيما بين ديسمبر/كانون الأول 2001 وأبريل/نيسان 2002 على منحة من قسطين اثنين بمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي كجزء مما تعهّد به الصندوق دعما للآلية العالمية عند ترشحه ليكون الهيئة المضيفة لها. ومن المتوقع أن يخصص القسم الأوفر من المنحة التي ساهم بها الصندوق في موارد الآلية العالمية

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي.

سنة 2001–2002 خلال اجتماع الجماعة الاستشارية الفنية في أوائل ديسمبر/كانون الأول 2002 للاستجابة إلى الطلبات الواردة من الدول للحصول على مساعدة الآلية العالمية في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

14 – كما قدم البنك الدولي بدوره مساهمة طوعية في موارد الآلية العالمية بمبلغ 1.27 مليون دولار أمريكي سنة 2002 دعما للأنشطة التي وافق على الاضطلاع بها في نطاق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

15 – وقد وردت خلال 2002 أيضا مساهمات طوعية من حكومات كل من كندا (393 91 دولارا أمريكيا) وإيطاليا (758 150 دولارا أمريكيا) وهولندا (454 112 دولارا أمريكيا) والنرويج (810 250 دولارات أمريكية) والسويد (289 319 دولارا أمريكيا) وسويسرا (758 75 دولارا أمريكيا) ومن مركز الكونغرس لمكافحة الجوع (500 103 دولار أمريكي) والمركز الدولي لبحوث التنمية (523 11 دولارا أمريكيا).

ثالثا – تعبئة الموارد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

ألف – التعلم من خلال العمل

16 – لقد تبنت الآلية العالمية استجابة للطلبات الواردة من عدد متزايد من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي منهجا عمليا في دعمها لعمليات برامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية؛ وقد نجحت في هذا السياق في وصل برامج العمل الوطنية بالأطر الاستراتيجية المناسبة على الصعيد الوطني وتعاونت مع أعضاء لجنة التيسير وغيرهم من الشركاء على:

- بلورة أطر للشراكة تثمر حزما تمويلية لدعم تنفيذ الاتفاقية (مثل استراتيجية تنمية المنطقة الغربية في الصين وإطار الشراكة بين الصين والمرفق العالمي للبيئة)؛
- إدراج أولويات برامج العمل الوطنية ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعكس اهتمامات الاتفاقية ضمن العمليات التشريعية المتصلة بأطر السياسات الموصلة وتخصيص الميزانية (مثل حالة تونس)؛
- تشجيع صياغة عنصر مدعوم من المرفق العالمي للبيئة يُضاف كعنصر لاحق إلى البرامج التي تدعمها الجهات المانحة بما فيها برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (مثل برنامج التنمية المستدامة بمرتفعات فوتا دجالون والنظم البيئية المشتركة بين النيجر ونيجيريا ومستقبلا برنامج منطقة شمال شرقي البرازيل والبرنامج الخاص بمقاطعتي نينغسيا وشانكسي بالصين)؛
- مساعدة المنظمات شبه الإقليمية في إفريقيا (مجموعة التنمية بإفريقيا الجنوبية والهيئة الدولية الحكومية للتنمية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا/اللجنة الدولية الحكومية الدائمة لمكافحة الجفاف في السهل) في إقامة مرافق إقليمية للدعم بالاعتماد على أموال الاستثمار الأولية التي تقدمها الآلية العالمية إلى جانب المساعدة الفنية من قبل المانحين، مما من شأنه أن يسمح للدول

الأعضاء في تلك المنظمات بإدماج برامج العمل الوطنية في خططها وإيجاد قنوات عابرة للحدود لإدارة الموارد.

17 - والدول التي استفادت من المساعدة الفنية و/أو المالية التي تقدمها الآلية العالمية العالمية في صياغة برامج عملها الوطنية لسنتي 2002/2001 وتنفيذها هي: البرازيل، وبوركينا فاصو، وكمبوديا، وكولومبيا، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وإثيوبيا، وهايتي، وإندونيسيا، وإيران، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ومالي، وموريتانيا، ونيبال، والسنغال، وسري لانكا، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوغندا، وأوزبكستان، وفييتنام. كما قدمت الآلية العالمية العالمية الدعم لبرامج عمل شبه إقليمية في شرق إفريقيا وغربها وشمالها وجنوبها وآسيا الوسطى والغربية والنظم البيئية شبه الإقليمية في أمريكيا اللاتينية والكاريبي مثل نظام بونا وغران تشاكو أميريكانو.

18 - وفيما يلي قائمة ببعض الأمثلة المحددة لما قدمته الآلية العالمية من دعم لإعداد برامج العمل على الصعيدين الوطني وشبه الإقليمي (بالتعاون الوثيق مع أعضاء لجنة التيسير وغيرهم من الشركاء بالاستناد إلى المزايا النسبية):

- إنشاء صناديق للتيسير على المستوى شبه الإقليمي مع تقديم المساعدة الفنية تحت رعاية المنظمات شبه الإقليمية المعنية في كل من شرق إفريقيا وجنوبها وغربها. والغرض من تلك الصناديق هو مساعدة الدول في تحديد العوائق التي تحول دون إدماج برامج العمل الوطنية في صميم خططها وإقامة قناة عابرة للحدود لمشاريع إدارة الموارد؛
- دعم صياغة خطة عمل للمبادرة المتكاملة الخاصة بالأرض والمياه والنهوض بها؛ وتلك المبادرة هي برنامج مشترك بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرفق العالمي للبيئة يهدف إلى معالجة المشاكل المتصلة بالموارد المائية والأرض في إفريقيا؛
- توفير الموارد المالية اللازمة لتجهيز مشروع لتوجيه إيرادات مقايضة الديون وعكس مسارات التصحر وتدهور الموارد الطبيعية في منطقة حوض ريو ليافي بالبيرو (في نطاق المبادرة الألفية الإيطالية الخاصة بالمديونية)؛
- دعم مواءمة السياسات العامة المتصلة بمكافحة التصحر؛ ويخص هذا الأمر حاليا المكسيك، مع المساهمة في العملية التشريعية (كما هي الحال فيما يخص القانون الاتحادي للتنمية الريفية المستدامة). ومن الدول التي يحتمل أن تكون دولا ريادية في هذا السياق بربادوس والبيرو؛
- دعم العمليات التشريعية المتعلقة بالتصحر والرصد والتقييم في تونس ورصد الاعتمادات لبرنامج العمل الوطني في إطار خطة التنمية الوطنية؛
- دعم تنظيم مؤتمر المشرعين في إفريقيا الجنوبية بمشاركة المجتمع المدني بغية صياغة توجيهات خاصة بالعمليات التشريعية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من حيث السياسات الموصلة وتخصيص الحكومات للموارد المالية؛
- تقديم مساعدات فنية إقليمية مشتركة لتعزيز أطر السياسات والتشريعات والمؤسسات لتنفيذ برامج العمل الوطنية في بلدان آسيا الوسطى؛
- دعم إطلاق برنامج عمل عابر للحدود لمساعدة الجماعات المحلية بالاشتراك بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي؛

- تقديم الدعم للمبادرات القاعدية عن طريق مجموعات المنظمات غير الحكومية المحلية (في الأرجنتين) ولتعزيز قدرات الجماعات المحلية ومد شبكات المعارف التقليدية (في المكسيك)؛
- دعم تعزيز القدرات وتلاقح التجارب فيما بين الخبراء من مناطق مختلفة مثلما هو الشأن في برنامج العمل الإقليمي الخاص بمكافحة التصحر شمالي المتوسط.

باء ــ إقامة أطر للشراكة في نطاق نهج تفعيلي لتعبئة الموارد

19 - وقد يسرت الآلية العالمية استجابة لتوصيات مؤتمر الأطراف قيامَ مشاورات إقليمية وشبه إقليمية تجمع بين أفرقة قطرية مشتركة تحت رعاية المنظمات الدولية الحكومية المعنية (لاسيما في البلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء)؛ وقد أثمرت تلك المشاورات اتفاقا بشأن النهج اللازم توخيه في سبيل دمج اعتبارات مكافحة التصحر وتدهور الأراضي ضمن الخطط والسياسات الحكومية وعملية الميزنة وبناء الشراكات وإدراج تلك الاعتبارات ضمن أطر التعاون القطري التي يضعها الشركاء الإنمائيون. وقد أفضى هذا المسار أيضا إلى العمل التمهيدي للجهود الجارية في العديد من البلدان الإفريقية لصياغة إطار للشراكة لمكافحة تدهور الأراضي والفقر باعتبار ذلك الإطار أداة استراتيجية للتعبئة المنظمة للحزم التمويلية لدعم برامج العمل الوطنية.

20 - وقد شجعت الآلية العالمية في ضوء التجربة المكتسبة الدول لاسيما دول إفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء على إقامة *أطر تشاركية بين الدول* بالاستناد إلى التحليل المنتظم لمظاهر تدهور الأراضي وأسبابه العميقة ووضع جدول أعمال لمعالجة تلك القضايا على نحو مستدام عن طريق بناء شراكات واسعة النطاق.

21 - وقد أعدت الآلية العالمية لتحقيق تلك الأهداف مخطط عمل نموذجيا لبناء الشراكات وتعبئة الموارد؛ وذلك المخطط عبارة عن سلسلة منظمة من الخطوات فيما يخص صياغة برامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية وتنفيذها تتألف من سبعة مراحل (انظر الملحق الأول). وستطبق الآلية العالمية ذلك النهج بالتعاون مع كل دولة بالنظر إلى وضع تلك الدولة الخاص. وليس ذلك المخطط معيارا إضافيا فيما يخص صياغة برامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية وتنفيذها، بل هو أداة توجيهية لذلك الغرض.

22 - وقد أبرمت كل من الآلية العالمية والمصرف الآسيوي للتنمية والوكالة الكندية للتنمية الدولية ومشروع الوكالة الألمانية للتعاون الفني الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر سنة 2001 اتفاقا للشراكة الاستراتيجية في جمهوريات آسيا الوسطى من أجل تنفيذ الاتفاقية في منطقة آسيا الوسطى. والهدف الرئيسي من تلك الشراكة هو تعزيز التنسيق بين الشركاء المانحين العاملين في المنطقة بغرض تشجيع تنفيذ الاتفاقية على الصعيد المحلي والوطني وشبه الإقليمي.

23 - وتقوم الآلية العالمية في سبيل تعزيز بناء الشراكات على المستويين القطري وشبه الإقليمي بدعم إنشاء مرافق شبه إقليمية للدعم بالتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية المعنية: مجموعة التنمية بإفريقيا الجنوبية (بدعم فني من شبكة المانحين المتعددين المدعومة من البنك الدولي) والهيئة الدولية الحكومية للتنمية في شرق إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا/ اللجنة الدولية الحكومية الدائمة لمكافحة الجفاف في السهل في غرب إفريقيا. كما تتعاون الآلية العالمية في منطقة آسيا الوسطى مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة بشأن مبادرة

ممولـــة عـــن طريق اتفاق لتقاسم النفقات مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ كما تنوي الآلية العالمية العالمية إقامة شـــراكة مماثلـــة في منطقة أمريكا الوسطى مع نظام التكامل في أمريكيا الوسطى. وتتولى مرافق الدعم المذكورة وفقا لمهام هذه الهيئات:

- تنســـيق صياغة برامج العمل شبه الإقليمية وتنفيذها بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية و/أو الإشراف السياســـي (حســـب الاقتضـــاء) في سبيل إعداد المشاريع والمبادرات العابرة للحدود في نطاق تلك البرامج وتنفيذها؛
- مساعدة الدول الأعضاء في صياغة برامج عملها الوطنية وتنفيذها والقيام بدور الوسيط مع الشركاء الإنمائيين لدعم برامج العمل الوطنية في تلك الدول؛
- إتاحة منتدى شبه إقليمي للحوار السياساتي وتلاقح التجارب.

24 – ومـــن أهم مزايا التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية بعد تعزيزها لهذا الغرض ما يتيحه ذلك التعاون من فرصة لتكامل العمل بين المصالح الحكومية وفي شتى المستويات بدءا بالعاملين الفنيين ووصولا إلى صانعي السياسات والسلطات السياسية.

جيم – دعم المجتمع المدني

25 – أقـــرت اتفاقـــية الأمـــم المـــتحدة لمكافحة التصحر بأهمية دور المجتمع المدني – والمنظمات غير الحكومية والمـــنظمات القائمة على الجماعات المحلية – في التنفيذ؛ ذلك أن مكافحة التصحر وتدهور الأراضي تتوقف في المقام الأخـــير علـــى كيفـــية إدارة المزارعيـــن والرعاة وغيرهم من مستخدمي الموارد الطبيعية لتلك الموارد. لذلك ستظل المعـــارف التقلـــيدية والتكنولوجيات الملائمة التي تستنبط على المستوى القاعدي تضطلع بدور هام في مكافحة تدهور الأرض. والآلـــية العالمية تعمل بوحي من مهمتها على دعم المجتمع المدني في مجال بناء القدرات وتعبئة الموارد من خلال برنامج الآلية العالمية الخاص بالمبادلات بين المجتمعات المحلية والتدريب. ويهدف هذا البرنامج الذي صيغ في نطـــاق عمل مشترك بين الآلية العالمية وشبكة المنظمات غير الحكومية إلى تيسير مساهمة المجتمع المدني في برامج العمـــل الوطنية وشبه الإقليمية. ويرمي البرنامج الذي يعمل عن طريق المبادلات الصغيرة بين الجماعات المحلية في نطاق مشاريع التدريب إلى تعزيز:

- قـــدرة المجـــتمعات المحلـــية على تحديد العوامل المحددة والفرص في مجال إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج وبيانها والاستجابة لها؛
- الحـــوار ونقل المعارف التقنية والمحلية فيما بين الجماعات المحلية من أجل إدارة الموارد الطبيعية على نحو أفضل وإيجاد بدائل لتوليد الدخل؛
- قـــدرة المـــنظمات غـــير الحكومية والمنظمات القائمة على الجماعات المحلية على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية؛
- إنتاج المعارف ونشرها.

أثر الآلية العالمية التكاثري

من الصعب عزل تأثير كل عامل من العوامل المختلفة التي تؤثر في البيئة التي كثيرا ما تكون معقدة والتي يدرس في نطاقها صانعو القرار على الصعيد القطري خيارات السياسات والاستثمارات؛ كما أنه من المعلوم من خلال التجربة الحاصلة في مجال التنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية أن القرار الأولي بتخصيص موارد لبرنامج العمل الوطني لا يكفي بالضرورة لضمان التنفيذ الناجح للبرنامج. ومع ذلك فإن مفهوم الأثر التكاثري بصدد التحول إلى مفهوم متزايد الجدوى في عملية صنع القرار في نطاق الآلية العالمية إلى جانب اعتبارات أخرى لتخصيص الموارد على نحو حفاز. ومن البديهي أن أثر عمل الآلية العالمية سيختلف من وضع إلى آخر حسب أمور منها احتمالات الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية. ونستعرض فيما يلي وفي ضوء هذه الاعتبارات بعض الأمثلة للدلالة على الأثر التكاثري لأنشطة الآلية العالمية.

لقد تمثل أحد أهم الإنجازات في **تونس** إلى الآن في دمج برنامج العمل الوطني ضمن الخطة الاقتصادية الاجتماعية الخمسية العاشرة. وقد خصصت الحكومة في نطاق تلك الخطة مبلغ 18.60 مليون دولار أمريكي من أصل تكلفة إجمالية تبلغ 33.67 مليون دولار أمريكي للمشاريع ذات الأولوية قيد الإعداد بدعم من الآلية العالمية. وبلغ مقدار استثمارات الآلية العالمية الحفازة 80 ألف دولار أمريكي جلها ممول من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد أُدمِج برنامج العمل الوطني ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد رصدت الحكومة الإيطالية مبلغ 3.58 مليون دولار أمريكي كانت في الأصل مخصصة لمشروع آخر أعدته الآلية العالمية مع وزارة البيئة والتخطيط؛ وقد أعربت الحكومة اليابانية عن اهتمامها بدعم مشروع متصل به خاص بالمنظمات غير الحكومية؛ كما أعلنت الحكومة الفرنسية عن اهتمامها بدعم العنصر المتعلق بالبحث ضمن المشروع ذي الأولوية. وتسعى الآلية العالمية حثيثا لتعبئة المزيد من الموارد لمضاهاة مخصصات ميزانية الحكومة التونسية.

ويمكن تبين الأثر التكاثري لأنشطة الآلية العالمية في **غرب أفريقيا** في نطاق برنامج العمل شبه الإقليمي؛ فقد أثمرت منحة تيسير من الآلية العالمية قدرها 100 ألف دولار أمريكي إلى جانب مساعدات أخرى فنية ومالية من قِبَل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمرفق العالمي للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي المصادقة على منحة للتخطيط من جانب المرفق العالمي للبيئة بمبلغ 350 ألف دولار أمريكي لحساب الخطة الاستراتيجية لمرتفعات فوتا دجالون والتي يُتوقع أن تفضي إلى منحة من المرفق العالمي للبيئة بمقدار 10 ملايين دولار أمريكي. كذلك تلا إسنادَ منحة للتخطيط من المرفق العالمي للبيئة بمبلغ 350 ألف دولار أمريكي إلى المبادرة المشتركة بين النيجر ونيجيريا لتنسيق إدارة الموارد الطبيعية في المناطق العابرة للحدود بين البلدين تقديم طلب للحصول على تمويل مشروع من قِبَل المرفق العالمي للبيئة بمقدار يتراوح بين 8 ملايين و10 ملايين دولار أمريكي. وستؤدي تلك الأنشطة التخطيطية التي اختبر المرفق العالمي للبيئة ليقوم فيها بدور ميسر في تعبئة الموارد إلى: (i) صياغة إطار استراتيجي جامع يشمل اتفاقات الشراكة وبرامج الاستثمار في مرتفعات فوتا دجالون بما تفوق قيمته 75 مليون دولار أمريكي؛ (ii) حافظة استثمارية يزيد مقدارها على 400 مليون دولار أمريكي بالنسبة إلى المبادرة المشتركة بين النيجر ونيجيريا بما في ذلك البرامج والمشاريع التي يدعمها شركاء في نطاق التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف ومن القطاع الخاص.

وقــد دعمت الآلية العالمية في **البرازيل** الحكومة البرازيلية بمساهمة مالية قدرها 100 ألف دولار أمريكي لصياغة برنامج عمل وطني ولتمويل مرحلة تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة التصحر؛ كما يدعم كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعــية والآلــية العالمية الحكومة في صياغة عنصر يخص المرفق العالمي للبيئة يتعلق بمشروع الصندوق للتنمية المســتدامة من أجل التجمعات السكانية الخاصة بالإصلاح الزراعي في منطقة الشمال الشرقي شبه القاحلة. وقد أتمت الحكومــة نتيجة لذلك صياغة المذكرة المفهومية في نطاق تسهيل تطوير المشاريع من صنف باء التابع للمرفق العالمي للبيــئة والمصــادقة علــيها. وقد عرضت تلك المذكرة على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باعتباره الوكالة المنفذة لحســاب المــرفق بغــية إدراج تلــك المذكرة في حافظة مشاريع المرفق. وتبلغ قيمة هذه المبادرة 12.5 مليون دولار أمريكــي. وقد تعهّد فضلا عن ذلك كل من المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الفرنسي للبيئة العالمــية وإدارة التنمــية الدولــية والوكالة الألمانية للتعاون الفني بمبلغ إجمالي قدره 10.1 مليون دولار أمريكي لدعم مشروع دوم هيلدير كامارا ــ مبادرة المرفق العالمي للبيئة.

رابعا – آفاق المستقبل

ألف – توسيع نطاق القاعدة التمويلية التي يوفرها الأطراف في الاتفاقية

26 – تســتند استراتيجية الآلية العالمية إلى فرضية مفادها أن الآلية بحاجة إلى التفاعل مع ناحيتي الطلب والعرض من جانب الأطراف في الاتفاقية؛ وكما سبق أن بينا لابد من صياغة برامج العمل وتحديد الاستثمارات والفرص كأساس للمفاوضــات المــتعلقة بالتمويل. وقد ضبطت الآلية العالمية نهجا بهذا الصدد أصبحت تتوخاه بشكل أكثر انتظاما؛ كما تُشرِك الآليةُ العالمية الشركاءَ الإنمائيين في هذا المسار ممثلين من خلال وكالاتهم المعنية بالتعاون الإنمائي في البلدان المتضررة بغية ضمان دعمهم المالي لتنفيذ برامج العمل.

27 – ويقــوم عدد مختار من وكالات التعاون الإنمائي بدعم تمويلات الآلية العالمية الطوعية التي تستخدم في توليد أثــر تكاثري كما سبق بيانه؛ ويتعين توسيع دائرة تلك المجموعة من الوكالات. ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة توسيع نطاق التفاعل مع تلك الوكالات على مستوى المقر بحيث يشمل الأقسام والدوائر المسؤولة عن الاستراتيجيات القطرية وصــياغة السياســات والتخطيط الاستراتيجي العام؛ وهو أمر لا يقتضيه إيجادُ قاعدة أمكن لدعم تخطيط برامج العمل وتنفــيذها فحســب، بل يستوجبه أيضا توسيع نطاق دعم الموارد الطوعية للآلية العالمية وضمان استمرارها في الأمد البعيد. والآلية العالمية عازمة على تعزيز قدرتها على إقامة تفاعل مع كل من وكالات التعاون الإنمائي الثنائية ومتعددة الأطراف وتعهّده. وستقوم على وجه التحديد خلال السنة المقبلة بتكثيف الحوار مع جماعات العمل المعنية في نطاق كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ لجنة مساعدة التنمية.

28 – كما تدعم الآلية العالمية إقامة شراكات وتحالفات استراتيجية بين الهيئات التي لمهامها صلة ببرامج العمل على المســتوى الوطنــي وشــبه الإقليمي والإقليمي؛ ويتمثل دور الآلية العالمية بهذا الصدد في تيسير المطابقة بين الموارد المطلوبة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتلك المتوفرة على الصعيد المحلي والخارجي. وترد تلك الموارد مــن جهــات معنية عديدة (محلية وثنائية ومتعددة الأطراف ومن القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والمنظمات غير

الحكومـــية)؛ كمـــا أنها تتخذ عدة أشكال (من تمويل مواز وتمويل مشترك ومنح وقروض وما إلى ذلك) وهي قد تقدم مباشرة أو عن طريق الآليات التي تقيمها الهيئات المالية.

باء – تعبئة موارد جديدة وإضافية

29 – مـــن الوظـــائف الهامة للآلية العالمية تعبئة موارد جديدة وإضافية لصياغة برامج العمل وتنفيذها؛ وقد عرفت اتفاقـــية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المرفقَ العالمي للبيئة باعتباره أحد تلك الموارد (المادة 20)؛ وقد أوصى مؤتمر الأطـــراف ضـــمن الفقـــرة الثامنة من القرار رقم 9 الصادر عن مؤتمر الأطراف الثالث الآليةَ العالمية بأن تضع في اعتـــبارها المفاوضات الدولية الحكومية التي لها صلة بالأمر بهدف الاهتداء إلى الفرص المحتملة للمساعدة المالية في تنفيذ الاتفاقية واكتشاف مصادر جديدة لذلك الغرض.

30 – وقـــد قامت الآلية العالمية تبعا لتلك القرارات بالتعاون مع الدول والمنظمات شبه الإقليمية بالعمل مع وكالات المـــرفق العالمـــي للبيـــئة بتحديد المبادرات التي من الممكن أن تحظى بتمويل المرفق واتجهت إلى الشركاء الإنمائيين لتوفير التمويلات المشتركة لها. واعتبارا للقرار القاضي بجعل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوكالةَ المنفذة للمرفق وتكلـــيف الصـــندوق بمهمـــة خاصة فيما يتعلق بتدهور الأراضي، فقد تعاونت الآلية العالمية مع الصندوق في صياغة عناصـــر تهم المرفق لتكون بمثابة العناصر المكملة لمشاريع الصندوق. وستعمل الآلية العالمية إثر القرار الذي اتخذته جمعـــية المرفق العالمي للبيئة بضم تدهور الأراضي إلى مجالات عمل المرفق بصفته مجال تركيز جديد على تكثيف جهودها لتعبئة موارد المرفق ـــ من خلال إجراءات الوكالات المنفذة حسب ما يقتضيه الحال ـــ وما يلزم من تمويلات مشتركة لأغراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. والمرفق العالمي للبيئة مُقِر تمام الإقرار بدور الآلية العالمية في تعبئة التمويلات المشتركة للعناصر التي تهم المرفق في المشاريع.

31 – لقـــد تابعت الآلية العالمية التطورات الحاصلة فيما يتعلق بحجز غاز الكربون وكيف أن الإتجار بذلك الغاز يمكـــن أن يعـــود بالنفع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وهي تتعاون بشكل متزايد مع العديد من الشركات الخاصـــة والمؤسســـات العامة المعنية بتلك التطورات. كما تعكف الآلية العالمية على إعداد خطة عمل خاصة لتحديد كيفـــية الاســـتفادة مـــن هذا المصدر للموارد الجديدة والإضافية لمصلحة الاتفاقية. وقد فتح مؤخرا قبول الآلية العالمية عضـــوا فـــي الصندوق الخاص بالكربون الحيوي والذي بادرت بإنشائه الجماعة الاستشارية التقنية للبنك الدولي آفاقا جديدة لتعبئة المزيد من الموارد في سبيل دعم المبادرات الإنمائية الخاصة بالمناطق المحلية والتي لها صلة بالاتفاقية.

32 – وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى الصناديق الوطنية لمكافحة التصحر باعتبارها وسيلة لدعم مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية عن طريق عدد من السبل منها المبادرات الإنمائية الخاصة بالمناطق المحلية. وستشجع الآلية العالمية عند الاقتضاء إنشاء مثل تلك الصناديق وغيرها من الخيارات لتمويل تنمية المناطق المحلية بما في ذلك النهوض بالتمويل الصغير بالتعاون مع الوكالات المختصة وتقصي الخيارات المتاحة لدفع تكاليف الخدمات البيئية.

33 – وستواصل الآلية العالمية إحصاء المؤسسات الخاصة والمنظمات الدولية غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص بصفتها شريكة محتملة في تنفيذ الاتفاقية؛ والغرض من ذلك هو تحديد وجه التواصل بين الاستراتيجيات

ومجالات التركيز التي تهم كلا من تلك التنظيمات والاتفاقية ومن ثم تحديد فرص دعمها للأنشطة المتصلة ببرامج العمل الوطنية وعدد من المشاريع القطرية وشبه الإقليمية المختارة.

جيم - استراتيجية الاتصالات

34 - تستند تعبئة الموارد إلى الاتصالات التي تسمح بتبين سبب الحاجة إلى الموارد ووجه استخدامها. وقد اعتمدت الآلية العالمية إلى الآن بالأساس على الاتصالات المباشرة مع عدد محدود من الشركاء؛ غير أن الوصول إلى جمهور أوسع يستوجب وضع استراتيجية محكمة للاتصالات مع إيلاء قدر متساو من العناية إلى كل من وسائل الاتصال ومحتواها.

35 - ومن المنطلقات التي ينبغي أن تراعى عند وضع تلك الاستراتيجية أن الكثير من المدافعين يكابدون صعوبات جمة في سعيهم لإقناع أصحاب القرار في وزارات المالية والتخطيط وفي الوكالات المانحة على حد السواء بالجدوى الاقتصادية للاستثمار في تنمية الأراضي القاحلة. ويعتبر نقص المعلومات في العديد من الأوساط عائقا رئيسيا ومجالا يمكن فيه تحقيق قدر كبير من التقدم من حيث تحسين فعالية المعونة ودعم صياغة السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. ومع ذلك تفيد النتائج العامة للدراسات طويلة الأمد التي أجريت بشأن تنمية الأراضي القاحلة أن سكان تلك المناطق يتسمون بقدرة باهرة على التكيف وأنهم قد نجحوا في تعزيز استدامة دخلهم وتخطوا جميع الصعاب باستثناء أقسى الكوارث الطبيعية. وقد أثمرت تنمية المناطق القاحلة عن ابتكار تقنيات وأنشطة قليلة المخاطر داخل المزرعة؛ كما أفضت إلى تطوير مصادر للدخل خارج المزرعة غالبا ما يعاد استثمار عائداتها لاحقا في الأنشطة التي تتم داخل المزرعة. ومن الواضح أن قيام اقتصاد زراعي مزدهر يمثل شرطا لازما وإن كان غير كاف لنجاح تنمية الأراضي القاحلة.

36 - وتتعاون الآلية العالمية مع الشركاء في توليد معلومات تشهد عن الجدوى الاقتصادية أو بالأحرى الجدوى الاقتصادية الاجتماعية للاستثمار في تنمية الأراضي القاحلة بغرض صياغة خطاب قوي الحجة تستند إليه الاستراتيجية الإعلامية للآلية العالمية. وسيشفع ذلك الخطاب بالطبع بمعلومات عن دور الآلية العالمية وشركائها في دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعما تحقق من إنجازات إلى الآن. ولن تكتفي الآلية العالمية بإبلاغ ذلك الخطاب، بل إنها ستستفيد أيضا من إستراتيجيات مختلف أصحاب الشأن المعنيين بالاتفاقية (بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين) في مجال الاتصالات، وذلك بجعل تلك الاستراتيجيات تتضمن خطابات تهدف إلى الترويج لأهداف الاتفاقية.

37 - وستتعاون الآلية العالمية على هذا الأساس مع شركائها في سبيل صوغ خطابات محددة موجهة إلى جمهور يحدد عن كثب تنقل عبر أدوات اتصال مشتركة أو منفصلة حسب الاقتضاء (مثل المواقع على شبكة الإنترنت والأقراص المدمجة والأشرطة التسجيلية والمطبوعات وما إلى ذلك) بغرض تيسير قيام الشراكات وتعبئة الموارد.

الملحق الأول

مخطط نموذجي لبناء الشراكات وتعبئة الموارد

يتألف المخطط النموذجي من المراحل الآتية:

- الخطوة الأولى ــ تحديد أهم الأطراف الفاعلة وأصحاب الشأن من أجل إقامة شراكة متصلة لتشغيل الخطوات الست التالية؛
- الخطوة الثانية ــ إقامة توافق في الآراء حول مظاهر تدهور الأراضي والأسباب الكامنة وراءه وتحديد أصحاب الشأن المعنيين (الحكومات والشركاء الإنمائيين ومستخدمي الموارد الطبيعية)؛
- الخطوة الثالثة ــ تحديد المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني والوضع الذي وصل إليه تنفيذها؛
- الخطوة الرابعة ــ تحديد الأطر الاستراتيجية الإنمائية لكل من الحكومة والشركاء الإنمائيين على الصعيدين الوطني والقطاعي بما في ذلك جملة أُطُرٍ منها الخطط الإنمائية الوطنية ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر وأُطُر الشركاء الإنمائيين للتعاون القطري (مثل استراتيجية المساعدة القطرية ووثيقة العمل الاستراتيجي القطرية وإطار التنمية الشامل وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها)؛
- الخطوة الخامسة ــ دمج المجالات ذات الأولوية المحددة في نطاق برنامج العمل الوطني ضمن الأطر الإنمائية الوطنية والقطاعية للحكومة وضمن أطر التعاون القطري التي يضعها الشركاء الإنمائيون كما حددتها الخطوة الثالثة تماشيا مع الدورة البرامجية لكل من تلك الأطراف وضبط الأولويات الباقية أي الأولويات التي لا يمكن دمجها ضمن تلك الأطر لأنها لا تتقاطع واستراتيجيات الحكومة والشركاء الإنمائيين؛
- الخطوة السادسة ــ تحديد الآليات المالية الملائمة لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية وصياغة استراتيجية لتنفيذ الأنشطة الباقية، مما يقتضي دعما مستمرا من جانب الآلية العالمية وإجراء مفاوضات ثنائية بين الحكومة ومصادر التمويل المحتملة المحددة؛
- الخطوة السابعة ــ تصميم نظام للرصد والتقييم لرصد العملية وأثرها (المالي والاجتماعي والبيئي) بما يضمن الدمج المستمر للمسائل المتعلقة بتدهور الأراضي ضمن الاستراتيجيات والأطر الإنمائية.

الملحق الثاني

معلومات عن الجهات المانحة

(الأرقام بالدولار الأمريكي)

معلومات عن مساهمات المانحين في الحسابين الثّاني والثّالث للآلية العالمية															
الدولة أو الهيئة		1998		1999		2000		2001		2002		2003		المجاميع الفرعية	
الحساب الثّاني															
كندا								31 950	4/	62 092	5/			290 121	
										22 876	5/				
										39 216	5/				
										133 987	3/				
الدنمارك								100 000	4/					100 000	
فنلندا								150 739	4/	343 474	1/			494 213	
ألمانيا		100 000	4/											100 000	
إيطاليا										150 758	4/			150 758	
هولندا										112 454	4/	104 000		216 454	
النرويج						95 655	4/	236 529	4/	250 810	4/			582 994	
البرتغال				100 000	5/									100 000	
السويد		121 171	4/			527 535	4/			319 289	4/			967 995	
سويسرا		72 834	4/	64 329	4/	71 461	4/	74 905	4/	75 758	4/	75 000		434 287	
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي								52 085	4/					52 085	
الصندوق								50 000	4/						
								250 000	4/	250 000	4/			550 000	
البنك الإسلامي للتنمية				12 000	4/			20 000	4/					32 000	
الأوبيك								40 000	4/						
								350 000	5/					390 000	
الولايات المتّحدة الأمريكية (مركز الكونغرس لمكافحة الجوع)								79 600	4/	103 500	4/			183 100	
البنك الدولي						250 000	4/	50 000	4/	265 678	4/				
								25 000	4/					590 678	
المجموع الفرعي		294 005		176 329		944 651		1 510 808		2 129 892		179 000		5 234 685	

الملحق الثاني

	معلومات عن مساهمات المانحين في الحسابين الثّاني والثّالث للآلية العالمية																					
	الدولة أو الهيئة		**1998**			**1999**			**2000**			**2001**			**2002**			**2003**			**المجاميع الفرعية**	
الحساب الثّالث	الدنمارك											250 000		4/							**250 000**	
	مركز بحوث التّنمية الدولية														11 523		4/				**11 523**	
	الصندوق					2 500 000		4/				1 000 000		4/	1 000 000		4/				**4 500 000**	
	البنك الدولي								1 000 000		4/				1 000 000		4/				**2 000 000**	
	المجموع الفرعي		**0**			**2 500 000**			**1 000 000**			**1 250 000**			**2 011 523**						**6 761 523**	
	لمجموع		***294 005***			***2 676 329***			***1 944 651***			***2 760 808***			***4 141 415***			***179 000***			***11 996 208***	
	1/ بانتظار وصول الموافقة																					
	2/ بانتظار وصول الموافقة بعد ترخيص الشعب القانونية والمالية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية																					
	3/ بانتظار وصول الأموال بعد المصادقة																					
	4/ تمّ صرف كامل المبلغ																					
	5/ تمّ صرف القسط الأول فقط																					